بيان دولة الإمارات العربيه المتحده

أمام اللجنه الثالثه في الدوره (65) للجمعيه العامه

تدلي به الآنسه/ مي السويدي

رئيسي في عملية التنمية وهي تتمتع بما تمنحه التشريعات والقوانين الوطنية والدولية من حقوق ودعم في كافة المجالات وبما يحقق مساهمتها في عملية التنمية الوطنية دون اي عوائق. وقد شهدت السنوات الأخيرة في دولة الإمارات اهتماماً متزايداً بمختلف قضايا المرأة واعتبارها ضمن أولويات السياسات التنموية في الدولة مع ايلاء الإهتمام اللازم بالنهوض بالمرأة في المناطق الريفية والمناطق النائية. وقد ضمن الدستور مساواة المرأة بالرجل في كافة الحقوق والواجبات وفي مقدمتها حق العمل والضمان الاجتماعي والتملك وإدارة والأموال والتمتع بكل خدمات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والمساواة في الأجر في العمل. وانضمت الإمارات لإتفاقية القضاء

وتشغل المرأة الإماراتية 66 % من وظائف القطاع الحكومي في البلاد من بينها 30% من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار مثل وكيل وزارة. وتشغل النساء 60% في الوظائف الفنية التي تشمل الطب والتدريس والصيدلة والتمريض إلى جانب انخراطها في القوات المسلحة والشرطة والجمارك. كما اقتحمت المرأة بكفاءة ميدان الأعمال الخاصة واثبتت تفوقها ونجاحها بصورة كبيرة.

السيد الرئيس،

دعمت الإمارات الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة والخطة العالمية لمكافحة الإتجار بالأشخاص وبالذات النساء والفتيات. وقد حققنا انجازات ملموسة في مكافحة الإتجار من خلال وضع وتنفيذ الإستيراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص. واتخذت الدولة التدابير اللازمة والوقائية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة منها على سبيل المثال إنشاء أقسام التوجيه الأسري في محاكم الدولة والمحاكم الخاصة بالأسرة ومراكز إيواء وحماية النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي في مختلف مدن الدولة لحمايتهم وضمان احترام حقوقهم الإنسانية وتوفير المأوى المناسب وتقديم الرعاية الاجتماعية والقانونية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية لهم من خلال برامج التدريب وإعادة التأهيل والتعريف بالحقوق والواجبات.

وستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة مساعيها في مجال النهوض بالمرأة بما يضمن معالجة كافة الثغرات التي تحول دون تحقيق النهوض الكامل بالمرأة وحماية حقوقها وضمان مشاركتها في اتخاذ القرار على كافة المستويات.

وشكراً